المملكة المغربية
وزارة الداخلية
الكتابة العامة
مديرية تدبير المخاطر الطبيعية
قسم الحد من المخاطر وتطوير القدرة على المجابهة
1241

الرباط في: 06 دجنبر 2022

دورية متعلقة بالإعلان عن طلب المشاريع لسنة 2023

الموضوع: الإعلان عن طلب المشاريع لسنة 2023 الممولة من طرف صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية(FLCN) .

تهدف هذه الدورية الى تحديد كيفيات تقديم المشاريع التي تهم تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، وذلك من أجل الاستفادة من الدعم المالي للدولة المقدم في إطار برنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية وتقوية القدرة على المجابهة.

إن طلب المشاريع لسنة 2023 يخضع على غرار السنوات السابقة، لكل من مقتضيات الدليل العملي للبرنامج (الإصدار MOP 2023) ودفتر التحملات (الإصدار 2023) ودليل التقييم البيئي والاجتماعي ودليل التزام المواطن، والتي يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني www.gestionrisques.ma وهي مقتضيات تحدد بالتفصيل أهداف وإجراءات الترشيح وشروط الأهلية و معايير الانتقاء وهيئات الحكامة وكذا كيفيات صرف مساهمة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN).

تجدر الإشارة إلى أن طلب المشاريع لسنة 2023 مفتوح لفائدة كل من القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والجمعيات (هذه الأخيرة كما هي محددة في الظهير رقم 1.58.376 الصادر بتاريخ 3 جمادى الأولى 1378 الموافق ل 27 نونبر 1958).

يهدف تنظيم طلب المشاريع المذكور إلى دعم التدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية، التي قد يتعرض لها المواطنون وممتلكاتهم وكذا أنشطتهم الاقتصادية. وتؤخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تسببها الفيضانات، الزلازل، الانهيارات الصخرية، انجراف التربة، التسونامي وظاهرة تآكل السواحل.

ولهذا، فإن طلب المشاريع يهم المشاريع الهيكلية وغير الهيكلية المتعلقة بتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية وفقًا لمقتضيات الدليل العملي للبرنامج (MOP 2023) Partie 1 Point 2.3)).

وفيما يخص مساهمة الصندوق فقد تصل إلى:

- ✓ 50 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع لفئة المشاريع ذات الأنشطة غير الهيكلية.
- ✓ 30 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع لفئة المشاريع ذات طبيعة هيكلية.

علما أن هذه المساهمة لا يمكن أن تتجاوز سقف 15 مليون درهم.

بالنسبة للمشاريع المقدمة في إطار طلب المشاريع لسنة 2023، فإنه يتعين على حامل المشروع إعداد مذكرة مفاهيمية بالنسبة للمشاريع غير الهنكلية والمشاريع الهيكلية التي تقل كلفتها الإجمالية عن 5 مليون

درهم ودراسة أولية موجزة (APS) بالنسبة للمشاريع الهيكلية التي تفوق كلفتها أو تساوي 5 مليون درهم (نموذج ملحق Annexe 2.2 (MOP))، وكذلك على تحديد دقيق للأهداف والنتائج والوسائل والآثار المتوقعة والالتزامات الضرورية.

يجب أن يتضمن ملف الترشيح المقدم من طرف حامل المشروع وثيقة التزام لكل شريك، يتم فيها تحديد التزامات الشريك ومخططه المالي، في حالة ما إذا كان المشروع يضم مساهمات مالية لأحد أو عدة شركاء.

من جهة أخرى، يجب على حامل المشروع تعيين شخص مكلف بتتبع الملف، ونائبه، هذين الأخيرين سيعملان مع كتابة الصندوق، كما أنهما سيستفيدان من ورشات المواكبة والتأطير طيلة مسطرة طلب المشاريع.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على حاملي المشاريع التسجيل وإرسال طلب رسمي مرفقا ببطاقة التسجيل التي يتم تحميلها إلكترونيا، قبل مرحلة إيداع ملفات الترشيح، والتي ستنطلق من 2 إلى 31 يناير 2023.

وفيما يلي مجموعة من الضوابط الخاصة حسب طبيعة كل حامل مشروع:

أولا: المشاريع المقدمة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية.

يجب أن تغطي المساهمة المالية لحامل المشروع (مساهمته المباشرة) 20٪ على الأقل من المبلغ الإجمالي المقدر لإنجاز المشروع مهما كانت طبيعته (هيكلية أو غير الهيكلية).

فبالنسبة للمشاريع ذات أنشطة هيكلية، يجب قبل تقديم المشروع العمل على تصفية الوضعية القانونية للعقارات موضوع المشروع من جهة. ومن جهة اخرى، فان هذه المشاريع يجب ألا تنتج عنها آثارًا بيئية واجتماعية سلبية وخيمة وحساسة أو يصعب إعادتها إلى حالتها الأولية.

كما أنه على حاملي المشاريع الهيكلية التي تزيد كلفتها أو تساوي 5 مليون درهم إعداد البطائق البيئية والاجتماعية خلال جميع مراحل المشروع، ولا سيما مرحلة إعداد ملف الترشيح ومرحلة إعداد الاتفاقية ومرحلة تنفيذ المشروع وذلك وفقا لدليل التقييم البيئي والاجتماعي ولدليل التزام المواطن. وبالنسبة لهذا النوع من المشاريع فإنه يجب تعيين نقطة اتصال ونائبه اللذين يعتبران مسؤولين بشكل خاص عن تدبير الجوانب البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع، كما أنهما سيستفيدان من ورشات تكوينية في هذا المجال.

إن حاملي المشاريع مدعوون لتقديم المشاريع المتعلقة بالتدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز أنظمة الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر وتنمية قدرة الوسط الحضري على المرونة.

ثانيا: المشاريع المقدمة من طرف الجمعيات.

فيما يخص الجمعيات فإن نسبة 20٪ من المساهمة المالية المطبقة على حاملي المشاريع الأخرين تبقى غير مطلوبة.

إن المشاريع المقدمة من طرف الجمعيات يجب ان تهم الأنشطة ذات الطبيعة غير الهيكلية، التي تهدف إلى تقوية وتحسين تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، لا سيما على المستوى الترابي. والتي تخص بالأساس عمليات التكوين والتوعية والتمارين محاكاة والمساعدة التقنية وجميع الأدوات الضرورية لإنجاز هذه المشاريع، كما يجب أن تكون المشاريع المذكورة تتوافق مع الأهداف الرئيسية للجمعية كما هي محددة في نظامها الأساسي.

ويجب أن يتضمن ملف الترشيح المقدم من طرف الجمعيات ملفا إداريا، يعتبر بمثابة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يمنحها وضعية قانونية سليمة لوجودها.

وأخيرا، فإن جميع حاملي المشاريع مطالبين باتخاذ التدابير اللازمة لتقديم مشاريع ذات جودة خاصة تلك المتعلقة بتنفيذ خطة العمل ذات الأولوية (2021-2023) للاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية. ع

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي الكاتب العام
امضاء: محمد فوزي

ملاحظة: للمزيد من المعلومات، المرجو الاتصال بالأرقام التالية 0537286391/215653 او عبر البريد الالكتروني:
gestionrisques@interieur.gov.ma